http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1740) السنة السابعة - الثلاثاء (9) آذار 2010

الماراثون المقبل في المشهد السياسي العراقي

رحلة عسيرة للبحث عن الثلثين لرئاسة الجمهورية ومقايضات تشكيل الحكومة المقبلة

بغداد / وائل نعمة

انتهت عملية الاقتراع وافرزت معظم الاوراق وظهرت مؤشرات غير رسمية حسب وكالات انباء ومنظمات مراقبة تلمح الى حصول ٤ قوائم على اغلبية الاصوات كما كان متوقعا بالنسبة للنخب السياسية والشارع العراقي وهي " قائمة دولة القانون ، الائتلاف الوطني العراقي ، القائمة العراقية والتحالف الكردستاني. مارثون الانتخابات انتهى ، والانباء تتواتر من مختلف المصادر باستثناء الجهة المخولة الوحيدة باعطاء الحقائق المؤكدة عن نتائج الانتخابات وهي المفوضية المستقلة للانتخابات، الامر الذي ترك الباب مفتوحا للتكهنات بل وحتى المبالغات الاعلامية التي تقف وراءها اهداف سياسية. المؤكد ان انتخابات عام ٢٠١٠ تشكل حدثا نوعيا ليس في العراق بل في الشرق الاوسط برمته، على لسان احد السياسيين الاوربيين الذي قال: ان الشرق الاوسط لم يشهد انتخابات ديمقراطية منذ نصف قرن مثلما يحدث الآن في العراق. لقد اعطت آلية واسلوب واستجابة المواطنين لتحديد مصيرهم القادم رغم القذائف الارهابية التي انطلقت منذ فجر يوم الاقتراع في محاولة للتأثير على الناخب العراقي ومنع توجهه الى صناديق الاقتراع ، لكن النتائج كانت على عكس الاهداف التي انطلقت من اجلها القذائف التي أودت بحياة أكثر من ثلاثين مواطنا، دفعاً للعملية السياسية في البلاد.

انتخابات السابع من آذار اسست حقيقة لعملية ديمقراطية عسيرة ستكتب تأريخ المنطقة اللاحق. حتى المشككين بالعملية السياسية من غير المعادين لها، اقتنعوا، من اي مكون كانوا ، ان لاطريق امامهم لاصلاح ما يعتقدونه بحاجة للاصلاح سوى طريق صناديق الاقتراع . وحسب التسريبات الاولية من بعض المصادر فان الكتلتين اللتين ستستحوذان على المركزين الاول والثاني هما دولة القانون والائتلاف الموحد فيما ستحظى القائمتان العراقية والتحالف الكردستاني بالتنافس على المركز الثالث باستثناء المناطق الغربية التي ربما ستحصل فيها العراقية على المركز الاول . كل هذا من باب التكهنات ويبقى الكلام الاخير هو للاعلان النهائي عن نتائج الانتخابات في الثامن عشر من الشهر الحالي.

انتهى مارثون الانتخابات وابتدأ المارثون الاطول والاشد سخونة الا وهو " تشكيل الحكومة القادمة" التي على اي كتلة تتصدى لها الحصول بداية على الثلثين في مجلس النواب لانطلاق قاطرة تشكيلها والتي تستلزم انتخاب رئيس للجمهورية لكي يعلن بدوره مرشحا من الأكثرية لتشكيل الحكومة المقبلة.

بعد اعلان النتائج النهاية سنرى شكل البرلمان الجديد ونتابع المقايضات السياسية التي ستحدث لتشكيل الاغلبية النيابية لغرض تشكيل الحكومة العتيدة .تجربة انتخابات عام ٢٠٠٥ افرزت نتائج مختلفة حيث لم يستطع اي كيان من الحصول على النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة فضلا عن الجو السياسي والامني العام الذي لم يكن يسمح بالانفراد بأغلبية بسيطة كانت ستتخذ طابعا طائفيا مهما حاولت الابتعاد عن هذا المنحى، لذلك تشكلت تحالفات لغرض الوصول الى هدف تشكيل الحكومة ،ولكن مسافة الوصول الى التوافقات قد تطلب الانتظار اكثر من ٣ اشهر حتى ولدت الحكومة بطريقة عسيرة، وبعدها التحالفات لم تستمر فبدأت سلسلة الانسحابات وتعليق المشاركة واحدة تلو الاخرى حتى اصبحت الحكومة متهمة بأنها متفردة بالصلاحيات والحقيقة اننا كنا امام حكومة مشلولة نسبيا خصوصا حينما كان يتطلب الوضع معالجة القضايا العقدية. (المدى) من جهتها وتواصلا مع منهجها في متابعة الانتخابات ونتائجها وجدالات تشكيل الحكومة المقبلة واحتمالاتها والتحالفات المطروحة والبرقيات السياسية التي تتطاير من هذه الجهة او تلك ستستمر في منهجها هذا للمساهمة في فتح اجواء افضل واسهل للحوار والتواصل بين الاطراف التي يتوجب عليها التصدي لمهام المرحلة المقبلة.

يبدو ان الامر هذه المرة لن يختلف كثيرا خصوصا وقد اشار معظم السياسيين الى ان الحكومة القادمة ستكون حكومة ائتلافية. ويعتقد حميد مجيد موسى (اتحاد الشعب) التي يرأسها الحزب الشيوعي العراقي في تصريح خص به (المدى): أن من الصعب البت بشكل الحكومة القادمة ما لم تظهر النتائج النهائية للاقتراع ، خصوصا وان النتائج مازالت في حقل التخمينات والكل يدعي بأنه حقق المراكز الاولى .ان الحكومة القادمة ستكون ائتلافية وهذا يتطلب الاتفاق مع ٣ قوائم على الاقل لكي يتكون النصاب الكافي لانشاء حكومة ، هذا يعتمد على ما تتبناه القوائم من مشتركات قليلة مع الاطراف وعندما توضع المفاوضات وتوضع البرامج التي جرى الاعلان عنها في سياق البرامج الانتخابية سنصل الى تشكيل الحكومة بتفاهمات واسعة .

ويجد حميد مجيد بأن اتحاد الشعب ستأتلف مع من يكون حريصا على المواطن العراقي وتوفير الخدمات له والتأكيد على ضرورة تأمين مستلزمات انسحاب القوات الاجنبية والتوجه الى اقرار السيادة والعمل الجاد لانعاش الدورة الاقتصادية والاستفادة من موارد البلد لمصلحة العراقيين ، سواء ما يتعلق بالثروة النفطية وقطاع الدولة والامر يتطلب ان توضع اولويات والا سنبقى في اطار الفوضى لذلك يجب حل أزمة الكهرباء وبناء البنى التحتية واجراءات جادة واستراتيجية قابلة للتنفيذ لمحاربة الفساد لان الفساد لو بقي مستشريا سيأكل كل المنجزات وهذا كله سيكون امام طاولة الحكومة المقبلة.

فيما يقول سامي العسكري (ائتلاف دولة القانون) لـ"المدى" ان النتائج التي افرزتها الانتخابات اعطت تقدما كبيرا وواضحا لائتلاف دولة القانون ،وهذا سيعطي للقائمة

قبل الفرز النهائي

مساحة اكبر في اختيار الشركاء . ويجد العسكري بأن الحكومة القادمة ستكون حكومة الاكثرية لقائمة او قائمتين. وبأن الخارصة السياسية المقبلة ستكون مختلفة ، فهناك تغيير في حجوم بعض الكتل التي كانت في داخل البرلمان السابق ، وبالمقابل سيكون ظهور قوى جديدة قد يكون لها دور كبير في البرلمان القادم.

واضاف العسكري بأن قائمة المالكي لها خيارات كثيرة فيما يتعلق بالتحالفات القادمة ،فهناك اكثر من قائمة يمكن ان تكون مع قائمة المالكي تحالفا لتشكيل الحكومة الجديدة، وخصوصا تلك التي تشترك مع ائتلاف دولة القانون بالثوابت الاساسية من الالتزام بالدستور والتاكيد على وحدة العراق ، والابتعاد عن المحاصصة الطائفية والسياسية .اما فيما يخص الجهات الكردية فيعتقد العسكري بأن الاكراد اصبحت لهم اكثر من قائمة ، ولكن مايزال ائتلاف دولة القانون حريص على ادامة العلاقات مع قائمة التحالف الكردستاني وهم احد الخيارات المطروحة في خارطة التحالفات القادمة . وعن رغبة الائتلاف او هل ان أصراره على ان يكون المالكي على رأس الحكومة ، اشار العسكري بأن الكتلة الاكبر والتي ستحصد اكثر الاصوات هي من ستحدد شخص رئيس الوزراء .

فيما اوضح عبد الكريم السامرائي (القائمة العراقية) ، التي تصاعدت حظوظها في الانتخابات الحالية خصوصا في الرمادي ونينوى، وفي حديثة لـ (المدى) حول ملامح الحكومة المقبلة ، بأن هناك ٣ قوائم ستكون هي المسيطرة على المشهد الانتخابي والسياسي ، وهناك شبه يقين بأنه لن تتمكن اي كتله من حصد اغلبية الاصوات ، ولذلك سيصار الى حكومة ائتلافية .

فيما لم يخف السامرائي رغبة العراقية في تشكيل حكومة لوحدهم دون ائتلاف ولكن ربما ماسيحدث على ارض الواقع سيبدد هذه الامنيات خصوصا مع اقرار السامرائي صعوبة حصول حكومة دون ائتلاف .

واشار السامرائي الى أن العراقية لديها حوار مع كل كتلٍ القوائم وهي منفتحة على الكل ولم تضع خطوطاً حمراً امام القوائم وانها ستقترب مع من يتفق معها في برنامجها السياسي.

ويرى حميد رشيد معلة (الائتلاف الوطني العراقي) الذي فشل في ضم قائمة المالكي لتحالفه الحالي لـ(المدى):ان الائتلاف يؤمن بحكومة الشراكة الوطنية ، لاننا ندرك بأنه لايمكن قيادة وادارة البلد عن طريق حزب واحد او قومية واحدة او فكر واحد، لان العراق بطبيعته متنوع لذلك يجب ان تكون الشراكة فاعلة وليست شراكة ديكورية، كما اننا نرى فرقا بين الشراكة والمحاصصة ، ونعتقد بأن الكتل الكبيرة يجب ان تعتمد برنامجا واسعا وشاملا لكي تتحرك بحرية اكبر ولاتضع نفسها في اطر ضيقة ، كما ان النتائج النهائية للانتخابات ستحدد احجام القوى السياسية في البرلمان القادم والتي ستحدد ملامح الحكومة القادمة.

كما أكد المعلة ان الائتلاف الوطني العراقي ليس لديه فيتو على اي قائمة ولاعلى اية شخصية ممن سيعطيها الشعب اصواتهم ، ويرى بأن الشعب هو من يضع الفيتو امام الشخصيات وامام الكتل فهو من يملك زمام المبادرة لذلك .

ويرفض حميد رشيد التحدث عن امكانية التحالف مع المالكي في الوقت الحالي ويتركها للوقت الذي ستضع الانتخابات نتائجها ومن ثم يرى الائتلاف كيف سيتعامل مع المالكي لو اصبح وجوده امرا واقعا على رئاسة الحكومة . والجدير بالذكر بأن المجلس الاعلى خصوصا قد اتهم المالكي اكثر من مرة بأنه قد تفرد بالسلطة وراح يضرب شركاءه بالعملية السياسية وكانت اخر التصريحات في هذا الشأن صدرت على لسان عادل عبد المهدي اثناء فترة الحملات الدعائية قبيل الانتخابات بأيام قلائل الذي اوضح بأن المالكي وحكومته قد تفردت بالصلاحيات ، وهذا ينطبق على الكثير من الكيانات التي كانت تشكل مايعرف بالائتلاف الوطني الموحد.

بالمقابل اوضح حميد بأن الائتلاف يمتلك علاقات طيبة وجيدة مع الاكراد وهم مكون مهم ولايمكن انشاء حكومة مالم يكن فيها المكون الكردي حاضرا. وعن المعايير التي سيلتزم بها الائتلاف فيما اذا تحالف مع الاخرين اوضح المعلة ،معاييرنا في التحالفات القادمة ستكون بالاعتماد على برنامجنا الانتخابي الذي اعلنا عنه مسبقا اثناء الحملات الانتخابية.

فيما اتفقت آلاء الطالباني (التحالف الكردستاني) وهو التحالف الذي بقي متوازنا طوال فترة حكومة المالكي وحتى حركة التغيير التي انبثقت مؤخرا لم تؤثر على مواقفه الموحدة وتحالفاته": على ان الحكومة القادمة ستكون توافقية ايضا وهي تعبرعن وجهة نظر التحالف الكردستاني. وتعتقد الطالباني بأن هناك اربع قوائم رئيسة هي من سيكون لها الاغلبية في البرلمان وهي من ستأتلف لتشكيل الحكومة القادمة ، وهي الائتلاف الوطني ودولة القانون والكردستاني والعراقية.

. كما لم تستبعد الطالباني ان يكون هناك تحالف مع المالكي او اي قوائم اخرى لو التزمت بنصوص القانون وخصوصا مايتعلق بالمادة ٤١ والالتزام بالدستور في مواد التقسيم العادل للموارد ، فيما قللت (آلاء) من قضية التنافس على الصلاحيات بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية على اعتبار بأن الدورة القادمة ربما لايحظى فيها الرئيس على نائبين وهذا سيحدد فيما بعد بين الكتل الرئيسة الفائزة .يبدو ان كل السياسين اتفقوا على ضرورة الائتلاف لتشكيل الحكومة القادمة ، ولكنهم اختلفوا في مدى الانسجام وماهية نقاط الالتقاء التي ستعتمد في تشكيل الحكومة، خصوصا وان جميع الكتل تصر على ان من سيلتزم ببرامجه الانتخابية سيكون حليفا استراتيجيا.

انتخبوا وغيّروا ..

هواجس لحظة فاصلة

كاظم الجماسي

مرة اخرى، على رغم انوف الحاقدين من المجرمين واعداء العملية السياسية في العراق وتجربته الفتية المشعة ببريق الامل الانساني العظيم، يعطي العراقيون بما لايقبل الدحض البرهان على البديهة القائلة(اذا الشعب يوما اراد الحياة فلابد ان يستجيب القدر) وقد تبدت امس ارادتهم في عشقهم للحياة حين جرت قوافلهم نساء ورجالا ،فتيات وفتيانا، اطفالا وشيوخا، نحو صناديق الاقتراع التي زرعت في طول العراق وعرضه، لكأنها (صناديق دنيا) راح العراقيون يستشرفون من خلال فتحاتها بساتين زهر فواحة، وانهار خير تتمرأى على سطوح مياهها شموس محبة واقمار أمل..

مرة اخرى، يندحر الملوثون بنتانة الشر والظلمة، والكارهون لنسغ الحياة الذي مافتئ يجدده العراقيون بدمهم الزكي ولوعات الثكالى من العراقيات النجيبات ونواح يتاماه المحرومين من المباهج ومكابدات اسطورية للشظف والمرض والعيش العسير، ليتوجوا كفاحهم اخيرا بإصرار قل نظيره بخيار الحياة، وايمان فريد في عمقه بمستقبل وضاء مقبل لامحالة، يكاد يشخص امام عيونهم، من بعد ما لبث طويلا في جوانح قلوبهم..

ومرة اخرى ايضا، يعتلون مرتقى المجد قدوة ومثالا لكل شعوب الارض، في النضال المرير والطويل ضد عسف المستبدين وظلم الجائرين، وحيازة كنز البشرية الاسمى، كنز الحرية الذي لايدانيه في فرادته وغلائه كنز آخر في الكون، على الرغم من مخالب قوى الشر التي تلفظ انفاسها الاخيرة هذه الايام والتي ماأنفكت مرة تلو الاخرى تجرب النيل من مكسب العراقيين العظيم مكسب الانعتاق من القيود البغيضة للديكتاتورية المتهاوية وقد امست أثرا بعد عين.

لقد ظن المجرمون الحاقدون ان(طقطقات) العابهم الشيطانية اللئيمة، حين فجروا عبوة هنا او اصبع ديناميت هناك، واغتالوا روحا بريئة لطفل او امرأة هنا او هناك، ان أفعالهم الخائسة تلك يمكن لها ان تهز خلجة واحدة من خلجات قلب أي عراقي او أية عراقية، وتثنيهما من ثم عن الادلاء بصوتيهما في صناديق مستقبل اطفالهما، صناديق الاقتراع التي شهدت امس معانقة حشود من الساعين اليها وارواحهم في اكفهم هازئين ضاربين عرض الحائط بمرامي الشر والاشرار.

امس حين هب العراقيون هبة رجل واحد، متكاتفين متضامنين، عابرين كل احتمالات المخاطر التي تهدد ارواحهم بادوات الفناء المجرمة، يحدوهم امل عظيم بتحقيق ماضحت من اجله قوافل الشهداء عبر تاريخ العراق المعاصر سيما دعاة المستقبل من القوى التقدمية التي ديفت دماء شهدائها بتراب الأرض العراقية، امس سكن ارواح العراقيين هاجس عظيم اجتمعت فيه كل امانيهم بالتغيير وهم قبالة صندوق الاقتراع وشعروا بجلال اللحظة الفاصلة، آملين بدورة انتخابية جديدة لاتشبه الدورة السابقة عليها والتي كانت قد نكأت جروح العراقيين الغائرة، في بعض من ممارساتها، بمهاميز الفساد والفتنة والارهاب والافتقار الى سياسة خدمات حتى في حدودها الدنيا..

العراقيون اليوم يتمنون من شغاف قلوبهم المثقلة بالهموم قبل الجراح، ان يصدق المرشحون الفائزون بما وعدو الناس به، وان يحتكموا لا الى ولائهم الحزبي او الجهوي أو مصلحتهم الشخصية، بل يحتكموا الى ولاء المواطنة العظيم الذي غيبته عهود الاستبداد البغيضة، بل هشمته شعورا راسخا في قرارة روح الشخصية العراقية الغائضة بعنفوان الطيبة والمحبة، وان يتباروا في منح المواطن خدمات وحقوق واقعية وملموسة تعيد اليه انتماءه لهذا الوطن الذي ينابز اوطان الارض جميعا بعظم تاريخه مثلما ينابزها بجبال مكابداته.

الانتخابات العراقية استقرار للمنطقة وإعادة لرسم التوازنات الدولية

اذاعة العراق الحر

تَوجّه العراقيون إلى مراكز الاقتراع ووصفها أحد المُشاركين في الانتخابات بأنها مفصلية.

ففي ثالثِ انتخابات نيابيةٍ منذ سقوط النظام المباد، أدلى ملايين العراقيين في محافظات البلاد الثماني عشر بأصواتهم لاختيار ٣٢٥ عضواً في البرلمان من بين أكثر من ستة آلاف مرشح يمثلون أكثر من ٨٠ حزباً وكياناً سياسياً.

الاقتراعُ الذي شارك فيه ناخبون مؤهَلون من مجموع بلغ ما يقارب تسعة عشر مليون فرد يحق لهم التصويت جرى في ظل حوادث عنف متفرقة، وبالرغم من انتشار و قيام ٦٧٠ ألف فرد من الجيش والشرطة بتأمين المراكز الانتخابية وبإسناد من القوات الأميركية التي تقلّص عديد أفرادها في العراق إلى نحو ٩٦ ألف جندي حالياً.

حيث اعلنت مصادر أمنية عن استشهاد أكثر من عشرين عراقياً وإصابة نحو سبعين آخرين بجروح يوم الاقتراع.

ووصَف أحد المواطنين مشاركته في التصويت قائلا جئتُ انتخب الشخص الذي يفيدني، الإنسان الثقة، يعني الإنسان الذي يبحث عن مصلحة الفقراء".

اما عراقيو المهجر الذين يقدّر عددهم بمليونيْ ناخب فقد أدلوا أيضاً بأصواتهم في مراكز الاقتراع التي أقيمت في ست عشرة دولة هي استراليا والنمسا وكندا والدنمارك ومصر وألمانيا وإيران والأردن ولبنان وهولندا والسويد وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة.

مجلة أميركية واسعة الانتشار ذكرت في مقال نشرته تحت عنوان (انبعاثُ أمة) أن "شيئاً يشبهُ الديمقراطية إلى حد كبير بدأ يتجذر في العراق" مضيفة أن المهمة التي كان الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش أعلن في ٢٠٠٣ إنجازها في وقتٍ سابق جداً لأوانه ربما لم تُنجز أيضاً بعد مرور سبع سنوات و"لكنها بداية".

وأضافت (نيوزويك) أن العراقيين أنفسَهم فوجئوا بشغفهم بالآليات الديمقراطية. ففي عام ٢٠٠٥، وبعدما كانوا قد عاشوا طوال عقود في (جمهورية الخوف) الشمولية التي أرساها صدام "تدفقوا إلى صناديق الاقتراع عندما سنَحت لهم الفرصة. واليوم، تغطي ملصقات الحملات شوارع بغداد فيما يبدو أن المطابع تفتح أبوابها على مدار الساعة لطباعة مزيد منها. ولم يعد بإمكان الزمر السياسية أن تتكل على أن الناخبين سوف يدعمون لوائح مرشحي الطائفة من دون تفكير أو مناقشة.

وفي مقالٍ آخر نشَرته (نيوزويك) في عدد التاسع منْ آذار الحالي، كتَب ريتشارد أن. هاس Richard N. Haass ، وهو رئيس (مجلس العلاقات الخارجية) في أحد مراكز البحث المرموقة في الولايات المتحدة، قال "صحيح أنه حتى أشد المعارضين للحرب عليه أن يعترف الآن بأن العراق تطوّر بصورة دراماتيكية من الدولة السلطوية التي كانها تحت حكم صدام والدولة الفاشلة التي أصبحها بعد تنحية صدام من الحكم. فالعنف انخفَض، والاقتصاد في نمو، والعمل السياسي الانتخابي في المرحلة التّي سبقت الانتخابات كان مكثفاً جداً.

انتخاباتُ السابع من آذار كانت أيضاً محور اهتمام الأطراف الإقليمية التي تعتبر أن أمنَ العراق يشكّل أهمية قصوى بالنسبة لاستقرار منطقة الخليج التي تمدّ دول العالم بثلثيْ احتياجاته من الطاقة.

من جهته قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة وحيد حمزة هاشم بحسب إذاعة (العراق الحر) ان المملكة العربية السعودية تنظر إلى الانتخابات العراقية كشأن داخلي محلي يهم العراق وشعبه، طالما أنّ هذا الشأن يعنى بالعراق وبالحفاظ على أمنه واستقراره وعلاقاته الأخوية والإستراتيجية مع دول المنطقة خاصةً السعودية والكويت..إذ كما هو معروف فإن عراق صدام كان يمثّل خطورة على الأمن القومي العربي بصفة عامة وعلى الأمن الخليجي بصفة خاصة.

الى ذلك اكد القائد السابق لسلاح الجو الكويتي اللواء صابر السويدان بحسب إذاعة (العراق الحر) إن هذه الانتخابات مهمة بالنسبة لتحقيق الاستقرار في العراق "ونحن نعتبر أن هذا الاستقرار يصبّ في مصلحة استقرار منطقة الخليج بأسرها.

وفيما يتعلق بالموقفين الرسمي والشعبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، قال مدير تحرير الشؤون العربية والدولية في صحيفة (البيان) الإماراتية حمد سالمين إن الانتخابات العراقية مهمة لكونها تُجرى في توقيتٍ مُهم بالإضافة إلى منحها العراقيين كافة فرصة اختيار ممثليهم، معربا عن الأمل في اتفاق العراقيين على اختيار حكومة تمنع التدخلات الخارجية في شؤون بلادهمً الداخلية، مضيفاً أن أية نتائج إيجابية للانتخابات العراقية لا بد وأن تنعكس على دول المنطقة أيضاً.

وفي تحليله لمواقف قوىً عالمية، أعرب الباحث في الشؤون الإستراتيجية الدكتور عماد رزق عن اعتقاده بأن الانتخابات العراقية سوف تعيد رسم التوازنات الدولية. وفي هذا الصدد، أشار إلى وجود اتجاهين متنازِعين "الأول يريد تحويل العراق الى ساحة بريدٍ ورسائل لتحسين شروطه التفاوضية في المرحلة المقبلة. أما التيار الثانيَ فهو يريد إعادة التوازن الاقتصادي إلى داخل العراق كي يشكّل المر السليم والهادئ للمنطقة من الخليج وصولاً إلى تركيا وإلى عمق آسيا في مرحلة لاحقة، مشيرا إلى الإستراتيجية الأميركية التي حاولت من خلال إسقاط النظام العراقي السابق التركيز على نشر الديمقراطية في المنطقة العربية. كما قارَنِ بين الانتخابات التي جرت امس الاول في العِراق والانتخابات اللبنانية التي جرت قبل تسعة أشهر وتمخضت عن توازنات جديدة مَكّنت الأطراف السياسية من الاتفاق على تشكيل "حكومة وحدة وطنية.

واكد الباحث على دور الإعلام في ترسيخ الممارسات الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط في ضوء التجربة العراقية الفريدة التي ركّزت فضائيات عربية على تغطيتها خلال الشهور الماضية من خلال الندوات والمقابلات وحتى الإعلانات التي كانت تصوّر شغف العراقيين بالآليات الديمقراطية التي لم تكن مألوفة طوال عقود قبل سقوط النظام المباد في عام ٢٠٠٣.

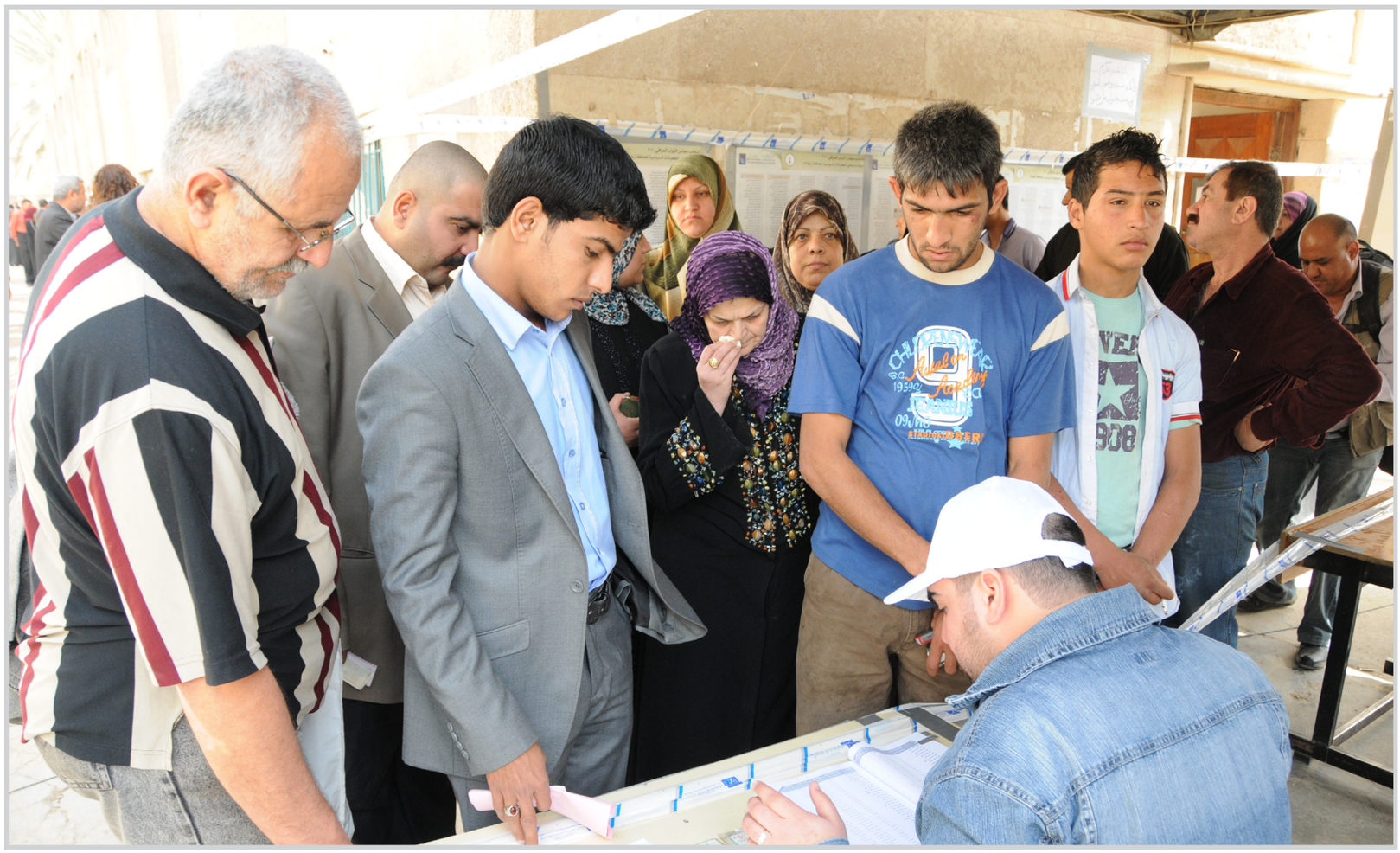

ناخبون يبحثون عن اسمائهم